الأنباء
الاثنين 4 يونيو 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

إصرار نيابي على ذهاب الاقتراض الحكومي للمشاريع الرأسمالية بدلا من الإنفاق العام

النائب الأول: تفاهمنا حول مستقبل الكويت خلال اجتماع اللجنة المشتركة

النائب الأول الشيخ ناصر صباح الأحمد خلال اجتماع اللجنة المشتركة

جانب من اجتماع اللجنة المشتركة

حضر أمس اجتماع اللجنة المشتركة بين لجنة الميزانيات والحساب الختامي واللجنة التشريعية واللجنة المالية البرلمانية ثلاثة وزراء ونحو 10 نواب بالإضافة إلى محافظ البنك المركزي، وتطرق الاجتماع الذي كان تشاوريا إلى الأمور المتعلقة بالحالة المالية والاحتياطات المالية للدولة بالإضافة إلى مناقشة وتحت بند ما يستجد من أعمال رؤية الحكومة التنموية الكويت 2035 وآلية تنفيذها للمشاريع الكبرى مثل مشروع تطوير الجزر وإنشاء مدينة الحرير.

وأكد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد أن الاجتماع الموسع الذي عقدته لجنة الميزانيات كان ممتازا ومثمرا بالتعاون مع النواب، مضيفا أن الهدف من الاجتماع هو التفاهم على مستقبل الكويت.

وقال مقرر لجنة الميزانيات رياض العدساني إن «احتياطي الأجيال القادمة ارض صلبة ولكن الاحتياطي العام متذبذب ولكن الحكومة تعطي رؤية تشاؤمية خصوصا ان هناك ارتفاعا في إيرادات الاستثمارية ولكن يجب التخلص من السموم الاستثمارية مثل غير المدرة للأرباح والأمور جيدة في العوائد الاستثمارية التي تفوق ايرادات النفط ومع ذلك لا بد من التخلص من السموم الاستثمارية فالنعمة زوالة».

وأكد العدساني «أننا أوصلنا رسالة للحكومة بعدم تقنين الدعوم او التعرض لدخل المواطن وأكدت رفضي للتوجه الحكومي بالاقتراض اذ لا يوجد عجز فعلي وتحويل الأرباح المحتجزة إلى الاحتياطي العام وقيمتها 20 مليارا والاقتراض من احتياطي الاجيال القادمة الى الاحتياطي العام».

الحجرف: أداء صندوق احتياطي الأجيال متين وعلى أرض صلبة ولكنه يحتاج إلى تعزيز من خلال إجراءات عدة منها السماح للدولة بالاقتراض

أوضح وزير المالية د.نايف الحجرف أن الاجتماع الموسع الذي عقدته لجنة الميزانيات والحساب الختامي بحضور رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح وعدد من الوزراء ومحافظ البنك المركزي وممثلين عن الهيئة العامة للاستثمار والمجلس الأعلى للتخطيط، الهدف منه تبيان التحديات الحقيقية التي تواجهها الدولة في الحفاظ على الاحتياطيات العامة.

وقال في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع إننا في وزارة المالية ومن خلال النظر في الأرقام واستعداداتنا لعرض الحالة المالية للدولة نهاية شهر يونيو الجاري توقفنا على بعض التحديات الحقيقية التي نواجهها في تمويل أو الحفاظ على الاحتياطيات العامة، وكما هو معلوم هناك الاحتياطي العام للدولة وهو الذي نعنى به كوزارة مالية ومن خلاله يتم تمويل الميزانية واحتياجات وزارة المالية، وهناك أيضا احتياطي الأجيال القادمة المنشأ بقانون ولا يتم السحب منه إلا بقانون.

وشدد على أن متانة الاحتياطات المالية مهمة جدا وبالتالي استطعنا من خلال العرض الذي قدم لمجلس الوزراء الأسبوع الماضي أن نسلط الضوء على ما يواجه الاحتياطي العام وما هي الوسائل والحلول المقترحة نحو تعزيز الاحتياطي العام لكي يتمكن من أداء دوره في تمويل احتياجات ميزانية الدولة.

وبين أن اجتماع اليوم اتسم بشفافية عالية ومصارحة مع النواب انطلاقا من المسؤولية المشتركة ولأن هذا الملف يتطلب تضافر وتعاون الجميع، مضيفا: وقد أكدنا على أن أداء احتياطي الأجيال القادمة متين جدا ويستند الى أرضية صلبة جدا ولكن أداء الاحتياطي العام وتحديدا السيولة في الاحتياطي العام تتناقص بشكل كبير جدا وتحتاج إلى تعزيز وتدعيم ومعالجة.

وشرح أن من ضمن المعالجات مشروع القانون بالإذن للحكومة بالاقتراض الذي تمت مناقشته في اللجنة المالية ومدرج الآن على جدول أعمال مجلس الأمة، موضحا أن هذا القانون سيوفر بعض السيولة لتمويل الاحتياطي العام ولكنه ليس المعالجة الوحيدة بل هو جزء من مجموعة معالجات يجب أن تتم بشكل متزامن.

وأوضح أن هناك معالجات قصيرة الأجل وهناك معالجات متوسطة وطويلة الأجل وما تم استعراضه في البرنامج الوطني للاستدامة المالية والاقتصادية الذي عرض على مجلس الأمة يستهدف العجز بحدود 3 مليارات دينار بحلول عام 2021 وبالتالي لكي نتمكن من تنفيذ هذا البرنامج والمبادرات الواردة فيه نحتاج أن نسلط الضوء على وضع الاحتياطي العام لكي نكون في منطقة الأمان.

ورأى أن الاجتماع إيجابي جدا وتم خلاله الاستماع إلى الكثير من الآراء، وهناك أيضا الحالة المالية للدولة ستعرض في نهاية دور الانعقاد وأيضا سيكون هناك تفصيل للكثير من البيانات التي عادة ما يتضمنها عرض الحالة المالية للدولة.

وأعلن عن الاتفاق على أن تتم اجتماعات أخرى فنية لوضع الحلول وإيجاد الآلية المثلى لتنفيذها، سواء بالتشريع وهذا يتطلب موافقة البرلمان، أو تكون حلولا ضمن صلاحيات مجلس الوزراء لكي نعمل على معالجة هذا الملف المهم.

وعن مخاوف وتحفظات النواب حول أوجه صرف المبالغ التي ستقترضها الدولة، قال الحجرف: طرح هذا الموضوع كما طرح تساؤل لماذا لا توجه هذه المبالغ إلى المشاريع الرأسمالية؟ ولكن يجب أن نوضح أن من يقترض هو الاحتياطي العام وبالتالي هو من يمول احتياجات الميزانية سواء كانت مشاريع رأسمالية أو مشاريع تشغيلية، ولكي نكون قادرين على توجيه الاقتراض بسندات محددة لمشاريع محددة فإننا نحتاج تشريعا ينص على ذلك.

من جانبه، أوضح النائب صالح عاشور أن اجتماع اللجنة المشتركة كان عن تصحيح الخلل في الميزانية ومشروع مدينة الحرير وأهم ما ذكر الاقتراض العام وهو 25 مليارا لمدة 30 سنة اذ حاولت الحكومة الاقناع بأهمية الاقتراض وأن الآن أفضل فرصة مواتية للاقتراض.

وبين عاشور أن محافظ البنك المركزي أسهب في الشرح وكان رأي النواب أن يذهب الاقتراض لمشاريع رأسمالية وتسرد الحكومة المشاريع التي تنوي تنفيذها ولا يذهب للإنفاق العام ويشكل عبئا على الدولة وتم الاصرار من قبل النواب على هذا الأمر.

وحضر الاجتماع من الحكومة النائب الأول ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي والنواب من لجنة الميزانيات عدنان عبدالصمد ومحمد الحويلة ورياض العدساني وعبدالله الرومي، ومن اللجنة المالية صلاح خورشيد وصالح عاشور وصفاء الهاشم وأسامة الشاهين، ومن اللجنة التشريعية محمد الدلال وخالد الشطي.

عاشور: الحكومة حاولت أثناء الاجتماع الإقناع بأهمية الاقتراض الآن وأنه أفضل فرصة مواتية

اجتمعت مع ديوان الخدمة المدنية

«الإحلال»: لا استثناءات للوظائف المباشرة والتعيين عن طريق «الخدمة المدنية»

صالح عاشور وخليل الصالح ومحمد الدلال ود.خليل عبدالله أثناء اجتماع لجنة الإحلال

قال عضو لجنة الإحلال وأزمة التوظيف النائب صالح عاشور: اجتمعنا أمس مع ديوان الخدمة وإلى الآن هناك جهات لم تزود اللجنة بمعلومات ومن الواضح أن هناك انعداما في التنسيق بين الجهات الحكومية لعدم تزويدنا.

وأوضح عاشور أن اللجنة خلصت إلى التوصية بإلغاء توصية استثناءات التوظيف المباشر من قبل الجهات المستقلة فأي توظيف يجب أن يكون عن طريق الديوان «وسنضمن هذه التوصية في تقريرنا الذي سنرفعه إلى مجلس الأمة».

«التعليمية»: تعديلات مالية وإدارية حكومية على اقتراحات الوظائف التعليمية المساندة

د.جمعان الحربش ود.عودة الرويعي ود.خليل عبدالله ود.عادل الدمخي أثناء اجتماع اللجنة التعليمية

قال رئيس اللجنة التعليمية النائب د.عودة الرويعي إن اجتماع اللجنة ناقش الاقتراحات بقوانين المتعلقة بالوظائف التعليمية المساندة، بحضور وزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي.

وأضاف الرويعي انه تم التباحث حول هذه الوظائف وإنصافها، موضحا أن الجميع متفق على أهمية مناقشة مثل هذه الأمور التي مازالت مستمرة منذ سنوات. وقال إنه تم الاختلاف على بعض النقاط التي سيتم حلحلتها في اجتماعات قادمة نظرا لضيق الوقت في الشهر الفضيل، مؤكدا أن الوزارة وعدت بأنها ستقوم بتقديم تعديلات مالية وإدارية في هذا الشهر، لأنهم ينتظرون الرد من ديوان الخدمة المدنية للنظر بالتكلفة المالية.

وبين الرويعي أن اللجنة اقترحت «بأن ننهي هذا القانون ونتفق ونصوت عليه وإذا قدمت الحكومة شيئا قبلنا به وان لم يكن هناك توافق فإن اقتراحنا موجود وسيدرج على جدول الأعمال».

يؤدي إلى مرونة في عزل وتعيين مدير الشركة

5 نواب يقترحون تعديل قانون الشركات

عبدالله الرومي

د.عودة الرويعي

د.خليل عبدالله

يوسف الفضالة

خالد الشطي

أعلن النواب د.عودة الرويعي ود.خليل عبدالله وعبدالله الرومي ويوسف الفضالة وخالد الشطي عن تقديمهم اقتراحا بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات.

وجاءت مواد الاقتراح بقانون على النحو التالي:

مادة أولى: يستبدل بنصوص المواد 117، 114، 96 من قانون الشركات الصادر بالقانون رقم (1) لسنة 2016 النصوص التالية:

مادة 96: يجب أن يشمل عقد الشركات ذات المسؤولية البيانات التالية:

1ـ اسم الشركة وعنوانها.
2ـ أسماء الشركاء وألقابهم وجنسياتهم.
3ـ مركز الشركة الرئيسي.
4ـ مدة الشركة ـإن وجدتـ.
5ـ الأغراض التي أسست من أجلها الشركة.
6ـ مقدار رأسمال الشركة، والحصص النقدية أو العينية التي قدمها كل شريك فيه.
7ـ أسماء من يعهد إليهم بإدارة الشركة من الشركاء أو من غيرهم، أو بيان طريقة تعيينهم، وأسماء مجلس الرقابة في الحالات التي يوجب فيها القانون وجود هذا المجلس، وذلك لحين انعقاد أول جمعية عامة عادية.
8ـ كيفية توزيع الأرباح وتحمل الخسائر.
9ـ أي بيانات أخرى تتطلبها اللائحة التنفيذية.

مادة 114: يجب على مدير الشركة دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد في اجتماعها السنوي، وذلك خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية ويدخل في جدول أعمال الجمعية في اجتماعها السنوي النظر واتخاذ قرار في المسائل التالية:

1ـ تقرير المدير عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية وتقرير مجلس الرقابة ـإن وجدـ.
2ـ تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية للشركة.
3ـ البيانات المالية للشركة.
4ـ اقتراحات المدير بشأن توزيع الأرباح.
5ـ تعيين مدير الشركة أو عزله أو تقييد سلطته.
6ـ تعيين مجلس الرقابة وعزله ـإن وجدـ.
7ـ تعيين مراقب حسابات للسنة المالية التالية وتحديد أتعابه.
8ـ أي موضوعات أخرى ترى أي من الجهات التي يجوز لها طلب عقد اجتماع الجمعية إدراجها في جدول الأعمال.

مادة 117: تختص الجمعية العامة غير العادية بالأمور التالية:

1ـ تعديل عقد الشركة.
2ـ حل الشركة وتصفيتها.
3ـ اندماج الشركة أو تحولها أو انقسامها.
4ـ زيادة رأسمال الشركة أو تخفيضه.

ومع مراعاة أحكام الاندماج والتحول والانقسام، وتنفذ قرارات الجمعية العامة غير العادية بقيدها في السجل التجاري من دون حاجة لإفراغها في محرر رسمي.

مادة ثانية: تسري أحكام هذا القانون على الشركات القائمة والشركات التي يتم تأسيها بعد تاريخ العمل به.

وبالنسبة للشركات القائمة المنصوص في العقد على مدير الشركة يستمر في إدارة الشركة لحين انعقاد أول جمعية عادية لتقرير استمراره أو عزله وتعيين آخر.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون.

مادة رابعة: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في تاريخ نشره.

وجاءت المذكرة الإيضاحية كما يلي:

أثبتت التجربة أن مدير الشركة قد لا يحسن إدارتها على الوجه المأمول وبما يحقق أهدافها وأن النصوص الحالية تحول دون الشركاء وعزل مدير الشركة وتعيين آخر إلا إذا كانوا يملكون 75٪ من الحصص، وان النص المقترح يؤدي إلى مرونة في عزل وتعيين مدير الشركة بقرار من الجمعية العادية بالأغلبية المطلقة.

وإن الاختصاص هذا ما كان يجب أن يكون ضمن اختصاص الجمعية العامة غير العادية التي تترك لها الأمور العامة والخطيرة التي تؤثر على كيان الشركة ومستقبلها.